الاحتلال يستهدف النقاط الطبية على حدود القطاع

«فتح» : «حماس» تسعى لدويلة لها في غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات» : اتهمت حركة فتح، أمس السبت، حركة حماس بالسعي لتثبيت حكمها في قطاع غزة، وفصله عن باقي الأراضي الفلسطينية نهائيا، لإقامة دويلة لها، مشددة على أن التهدئة لن تكون إلا عبر القيادة الفلسطينية.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جمال محيسن، إن «حركة حماس تسعى إلى إقامة دولة مسخ في غزة، تكون مركزا لخلافة مزعومة ضمن صفقة القرن»، وأضاف أن «حماس منعت أي مقاومة مسلحة، وتمنع الآن المقاومة السلمية، وعلى المواطنين التصدي لمخطط حركة حماس، بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية».

وتابع القيادي في حركة فتح، أن «سعي حماس للتوصل إلى تهدئة مع حكومة الاحتلال، يأتي في سياق مخططها لإبقاء سيطرتها على غزة»، مشددا على أن التهدئة يجب أن تكون عبر القيادة الفلسطينية.

وتواصل حركة حماس مساعيها من أجل إبرام تهدئة بين قطاع غزة وإسرائيل، مقابل تخفيف حدة مسيرات العودة التي بدأت على حدود القطاع، منذ نهاية مارس(آذار) الماضي، وأسفرت عن سقوط أكثر من 210 شهداء فلسطينيين وإصابة ما يزيد عن 22 ألفا.

من ناحية أخرى أصيب عدد من المسعفين والممرضين، مساء الجمعة، بعد إطلاق جيش الاحتلال قنابل الغاز صوب النقاط الطبية شرق مخيم البريج، وشرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية، إن «جيش الاحتلال استهدف النقاط الطبية شرق خان يونس وشرق البريج بقنابل الغاز، ما أدى لإصابة عشرات الطواقم الطبية و المواطنين بالاختناق الشديد، جراء الاختناق بالغاز الكثيف الذي أطلقه جيش الاحتلال».

وأصيب عدد من المواطنين الفلسطينيين في جمعة هي الأعدا منذ بدء مسيرات العودة وكسر الحصار نهاية شهر مارس الماضي، حيث ابتعد المتظاهرون الفلسطينيون عن السياج الحدودي لما يزيد عن 300 متر، بناء على ما طرحه الوفد الأمني المصري المتواجد في قطاع غزة لمحاولة إنجاح التهدئة بين غزة وإسرائيل.

وزار الوفد الأمني المصري المناطق الحدودية شمال ووسط قطاع غزة، للاطمئنان على حالة الهدوء، فيما من المقرر أن يغادر قطاع غزة في طريقه للقاهرة.

من جهة أخرى أكد مصدر سياسي إسرائيلي كبير أنه تتم بلورة صفقة برعاية مصرية للتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة يتم بموجبها صرف رواتب موظفي الحكومة في غزة.

وأوضح المصدر في تصريحات نقلها موقع «مكان» الإسرائيلي أن إسرائيل لن تتساهل في جزئية الإشراف على الأموال التي يتم تحويلها الى غزة للتأكد من عدم استخدامها في نشاطات» إرهابية»، بحسب وكالة معا الفلسطينية.

وقال إن إسرائيل كانت تفضل أن يتولى الرئيس محمود عباس المسؤولية عن تحويل هذه الأموال ومراقبة سبل توزيعها، إلا أن إسرائيل لا ترغب في حرب لا طائل منها وتفضل استنفاد جميع الإمكانيات لتحقيق تسوية مع غزة.

وشدد المصدر الذي يرافق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في زيارته لبلغاريا انه في حال فشل الجهود التهدئة، فإن إسرائيل مستعدة إذا اقتضت الضرورة لاستخدام قوة كبيرة.

جيش الاحتلال يطلق قنابل الغاز بالقرب من الطواقم الطبية

الرئيس الأفغاني يترشح لولاية ثانية

أفغانستان : مقتل 21 من «طالبان» و «داعش»

الرئيس الأفغاني أشرف غني

كابول : أعلنت الرئاسة الأفغانية أمس السبت، أن الرئيس اشرف غني سيترشح لولاية ثانية في الانتخابات المقرّرة في أبريل 2019.

وقال المتحدث باسم الرئاسة شاه حسين مرتضوي «يوسعي أن أؤكد أن الرئيس غني سيسعى لإعادة انتخابه في العام المقبل».

وغني الذي تولى الرئاسة في 2014 إثر انتخابات اثارت الكثير من الجدل سيخوض الاستحقاق المقبل كمرشح قادر على إنهاء الحرب التي تمزّق البلاد منذ 17 عاما، مستندا في ذلك إلى الجهود التي يبذلها راهنا في إطار محادثات السلام التي تشارك فيها الولايات المتحدة وحركة طالبان.

والرئيس الأفغاني الذي اختار في انتخابات 2014 الزعيم الأوزبكي المثير للجدل عبد الرشيد دوستم لمنصب نائب الرئيس، لم يعلن بعد مع من يريد ان يتحالف هذه المرة، ومن غير المعروف أيضا من سيترشح ضده في الانتخابات المقرّر إجراؤها في أبريل 2019.

ومن بين أبرز المرشّحين المحتملين لمنافسة غني رئيس الحكومة عبد الله عبد الله ومستشار الأمن القومي السابق محمد حنيف اتمار، كذلك فإن الحاكم السابق لولاية بلخ عطا محمد نور، الذي اندلعت بينه وبين غني ازمة سياسية طويلة في الربيع الماضي بسبب رفضه الاستقالة، أعلن في الماضي رغبته في خوض الاستحقاق الرئاسي.

من ناحية أخرى قتل 21 مسلحا في اشتباك دموي بين عناصر حركة طالبان وتنظيم داعش باقليم ننكارهار شرق افغانستان، طبقا لما ذكرته وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء اليوم السبت.

وذكر فيلق «سلاب 201»، التابع للجيش الأفغاني في الشرق في بيان، ان احدث اشتباك اندلع في بلدة زاوا بمنطقة خوجياني.

وأضاف البيان أن 21 مسلحا قتلوا خلال الاشتباك، من بينهم 18 من طالبان و3 من داعش.

ولم تعلق الجماعات المتشددة المسلحة المناهضة للحكومة، من بينها طالبان على التقرير حتى الآن.

بيونغ يانغ تحذر واشنطن.. وتلوح بنقض الاتفاق

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون

بيونغ يانغ – «وكالات» : حذّرت كوريا الشمالية، أمس السبت، من أنها قد تنعش سياسة الدولة التي تهدف إلى تعزيز ترسانتها النووية إذا لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد.

وأصدرت وزارة خارجية بيونغ يانغ مساء الجمعة، بيانا وسط شعور بـ «عدم الارتياح» بين واشنطن وسيؤول بشأن استخدام العقوبات والضغط من أجل جعل كوريا الشمالية تتخلى عن برنامجها النووي، حسب ما ذكرت صحيفة «آي بي سي».

وقال البيان إن «كوريا الشمالية يمكن أن تعيد سياستها (بيونغ جين) إلى تطوير قوتها النووية وتطورها الاقتصادي في نفس الوقت إذا لم تغير الولايات المتحدة موقفها». وأضاف أن «تحسين العلاقات والعقوبات أمر غير متوافق، تعتقد الولايات المتحدة أن عقوباتها وضغطها المتكرر سيؤدي إلى نزع السلاح النووي، لا يمكننا المساعدة في الضحك على مثل هذه الفكرة الحمقاء».

وتابع «إذا استمرت الولايات المتحدة في التصرف بغرور دون إظهار أي تغيير في موقفها، بينما فشلت في فهم مطالبنا المتكرر بشكل صحيح، فإن كوريا الديمقراطية قد تضيف شيئا واحدا إلى سياسة الدولة لتوجيه كل الجهود للبناء الاقتصادي الذي تم تبنيه في أبريل(نيسان) الماضي»، مشيرا إلى ظهور كلمة «بيونغ جين» مرة أخرى، وتعني «التقدم المزدوج»، في إشارة إلى كوريا الشمالية باسمها الرسمي، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

ولم تشر بيونغ يانغ في تهديدها إلى التخلي عن المفاوضات النووية الجارية مع الولايات المتحدة، لكنها اتهمت واشنطن بعرقلة التزامات قمة يونيو(حزيران) الماضي في سنغافورة الهادفة إلى شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية، دون أن توضح كيف ومتى سيحدث.

وبدوره، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» أمس، إنه يخطط لإجراء محادثات الأسبوع المقبل مع نظيره الكوري الشمالي، ولكنه لم يحدد مكان وتاريخ الاجتماع، الذي من المرجح أن يركز على إقناع كوريا الشمالية باتخاذ خطوات أكثر حزما نحو نزع السلاح النووي وتأسيس قمة ثانية بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون.

وأضاف «لا يزال هناك الكثير من العمل، لكنني واثق من أننا سنحافظ على الضغوط الاقتصادية حتى يفي الرئيس كيم بالتعهد الذي قطعه للرئيس ترامب في يونيو الماضي في سنغافورة».

ووصفت الوزارة رفع العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة كإجراء مشابه للتدابير الاستباقية والجديدة التي اتخذتها كوريا الشمالية، في إشارة إلى تعليقها من جانب واحد لإجراء اختبارات الصواريخ البالستية النووية وعبر القارات وإغلاق أرض التجارب النووية.

وفي أعقاب سلسلة من التجارب النووية والصواريخ الاستفزازية العام الماضي، تحول كيم إلى الدبلوماسية عندما التقى ترامب بين ثلاث قمم مع رئيس كوريا الجنوبية مون جاي-إن، الذي ضغط بقوة من أجل إحياء الدبلوماسية النووية بين واشنطن وسيؤول.

ومع ذلك، فإن كوريا الشمالية تلعب بقوة منذ القمة، وتصر على ضرورة رفع العقوبات قبل أي تقدم في المحادثات النووية، مما أثار الشكوك حول ما إذا كان كيم سيبتعد عن برنامج نووي قد يعتبره أقوى ضماناته للبقاء على قيد الحياة.

وقبيل أول قمة له مع الرئيس مون في أبريل الماضي، قال كيم إنه «يتعين على البلاد أن تحول تركيزها إلى التنمية الاقتصادية حيث أن سياسة (بيونغ جين) حققت نصرا عظيما»، كما أعلن أن كوريا الشمالية ستوقف تجارب الصواريخ النووية بعيدة المدى.

وقامت كوريا الشمالية بتفكيك موقع التجارب النووية في مايو الماضي، لكنها لم تدع خبراء مراقبة الحدث للتحقق منه.

ويمثل بيان أمس أول تهديد من قبل كوريا الشمالية باستئنافها لتجارب الأسلحة وأنشطة التطوير الأخرى، منذ أن أشار زعيمها كيم إلى سياسة دولة جديدة في أبريل الماضي.

خامنئي: ترامب «ألحق العار» بأمريكا

الرئيس الأمريكي : سنعاقب النظام «الوحشي» في إيران

المرشد الأعلى لإيران آية الله علي خامنئي

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

عواصم – «وكالات» : قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن إيران ستسعى في نهاية المطاف إلى التفاوض على اتفاقية جديدة من شأنها أن تسمح للدولة أن «تزدهر».

ووصف ترامب اتفاق عام 2015 النووي، الذي انسحب منه من جانب واحد العام الجاري، بأنه «كارثي».

وقال ترامب مساء الجمعة، في تجمع انتخابي قبل أيام من فرض العقوبات على طهران مرة أخرى: «سيكون لدينا أشد عقوبات على الاطلاق على هذا النظام الإيراني الوحشي».

وأضاف ترامب في إنديانا: «وفي مرحلة ما سيصبحون أذكياء جدا وسيعودون ويتفاوضون على اتفاقية حقيقية واتفاقية نزيهة واتفاقية تسمح لهم بالازدهار، نريدهم أن يزدهروا».

من جانبه اعتبر المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، علي خامنئي، اليوم السبت، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «ألحق العار» بالولايات المتحدة، وذلك قبل يومين من إعادة واشنطن فرض حزمة جديدة من العقوبات على طهران.

وقال خامنئي في تصريحات على صفحته في تويتر مقتبسة من خطاب ألقاه في طهران: «هذا الرئيس الأمريكي الجديد ألحق العار بما تبقى من هيبة أمريكا والليبرالية الديمقراطية، قوة أمريكا الخشنة، أي الاقتصادية والعسكرية، تتراجع كذلك».

وتستعد الولايات المتحدة لفرض عقوبات صارمة ضد إيران ابتداء من الإثنين المقبل، والتي قالت إنها تهدف إلى «تغيير جذري في سلوك إيران»، حيث كشفت واشنطن عن إضافة 700 شخص وكيان إلى القائمة السوداء الأمريكية.

وأعلنت الولايات المتحدة، أمس، أنها ستعاود ابتداء من بعد غد الإثنين، فرض جميع العقوبات على إيران، التي كانت رفعت في سياق الاتفاق حول ملف طهران النووي الموقع في 2015، الذي انسحب منه الرئيس دونالد ترامب.

وقال البيت الأبيض إنه كان «أصعب نظام عقوبات فرض على إيران على الإطلاق»، واستهدف قطاعات الطاقة والشحن والمصارف الإيرانية

وغرد ترامب، الجمعة، على تويتر «العقوبات مقبلة»، مستخدما شعار المسلسل التلفزيوني الشهير لعبة العروش «الشتاء مقبل».

وستؤثر عقوبات ترامب الجديدة على صادرات النفط الإيرانية بشكل خاص.

وبعد إعادة فرض حزمة أولى من العقوبات في السادس من أغسطس الماضي، تشمل الحزمة الثانية التي ينظر إليها على أنها الأكثر إيلاما للاقتصاد الإيراني:

شركات تشغيل الموانئ الإيرانية، وقطاعات الشحن وبناء السفن، بما في ذلك خطوط الشحن الإيرانية، وشركة ساوث شيبينغ لاين والشركات التابعة لها، والمعاملات المتعلقة بالبترول مع شركات النفط الإيرانية الوطنية وشركة نفط إيران للتبادل التجاري، وشركة الناقلات الإيرانية الوطنية، بما في ذلك شراء النفط والمنتجات النفطية أو المنتجات البتروكيماوية من إيران.

كما تشمل العقوبات، المعاملات من قبل المؤسسات المالية الأجنبية مع البنك المركزي الإيراني، والمؤسسات المالية الإيرانية المجددة بموجب المادة 1245 من قانون تخويل الدفاع الوطني للسنة المالية 2012، وتشمل فرض عقوبات على توفير خدمات الرسائل المالية المتخصصة للبنك المركزي الإيراني والمؤسسات المالية الإيرانية المحددة في قانون العقوبات الشامل، وسحب الاستثمارات الإيرانية لعام 2010، وخدمات التأمين أو إعادة التأمين، وقطاع الطاقة الإيراني، وسحب التفويض الممنوح للكيانات الأجنبية المملوكة أو التي تسيطر عليها للولايات المتحدة، من أجل إنهاء بعض الأنشطة مع الحكومة الإيرانية أو الأشخاص الخاضعين لولاية الحكومة الإيرانية، فضلا عن إعادة فرض العقوبات التي تنطبق على الأشخاص الذين رفع اسمهم من قائمة العقوبات أو القوائم الأخرى ذات الصلة لدى الحكومة الأمريكية.

وينطوي على الجهات التي لديها أنشطة تندرج تحت دائرة العقوبات، اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليص تلك الأنشطة بحلول الرابع من نوفمبر، لتجنب التعرض للعقوبات أو طائلة الإجراءات القانونية الأمريكية.

واستهدفت الحزمة الأولى من العقوبات التي أعيد فرضها في أغسطس الماضي، قطاع السيارات الإيراني والقطاع المصرفي، بما في ذلك التعامل مع الريال الإيراني والسندات الإيرانية. وشملت العقوبات أيضا بيع وشراء الحديد والصلب والألمنيوم، وسحب تراخيص صفقات الطائرات التجارية، وكذلك معاقبة القطاع الصناعي الإيراني عموما، بما في ذلك قطاع السجاد الإيراني.

وستدخل العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ مرة أخرى، الإثنين 5 نوفمبر، وهي أحدث وأقسى حزمة من العقوبات على إيران، وتغطي عمليات الشحن وبناء السفن والتمويل والطاقة.

وسيتم وضع أسماء أكثر من 700 فرد وكيان وسفن وطائرات على قائمة العقوبات، بينهم 400 كانوا أزيلوا عن القائمة بعد اتفاق 2015، و200 اسم إضافي، بما في ذلك البنوك الكبرى ومصدري النفط وشركات الشحن.

وأعلن وزير الخزانة الأمريكي، ستيفن منوتشين، أن الولايات المتحدة تود قطع المؤسسات المالية الإيرانية الخاضعة لعقوبات التي ستصدر قائمة بها الإثنين، عن نظام «سويفت» الدولي للتحويلات المالية، مع استثناء التحويلات الإنسانية.

إنها الدفعة الثانية من العقوبات التي أعاد ترامب فرضها منذ مايو، وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، إن العقوبات تهدف «إلى تغيير جذري في سلوك» إيران.

ووفق موقع «مشجعون ضد إيران» الأمريكي، أمس الجمعة، تتعرض الشركات التي تستمر في إدارة الأعمال في إيران لخطر حظرها من الأسواق الأمريكية والنظام المالي.

وهذه المجموعة الأخيرة من العقوبات تجبر الشركات على الاختيار بين الوصول إلى الأسواق الأمريكية أو الإيرانية، لأنها تتضمن عقوبات على صفقات المؤسسات المالية الأجنبية مع البنك المركزي الإيراني والمؤسسات المالية الإيرانية.

وحدد بومبيو 12 طلبا على إيران الاستجابة لها من أجل رفع العقوبات، ويشمل ذلك إنهاء دعم الإرهاب والتدخل العسكري في سوريا، إضافة إلى وقف تطوير الصواريخ النووية والبالستية بشكل كامل.

الانسحاب من الاتفاق

وانسحب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية في مايو الماضي، واصفا إياه بأنه «معيب في جوهره».

وبدأت الولايات المتحدة في إعادة فرض العقوبات تدريجيا منذ انسحابها من جانب واحد من الاتفاق، ويرى محللون أن هذه الخطوة هي الأهم لأنها تستهدف القطاعات الأساسية للاقتصاد الإيراني.

ويرى ترامب أن شروط الاتفاق غير مقبولة وأنه لن يمنع إيران عن تطوير برنامج للصواريخ البالستية والتدخل في شؤون الدول المجاورة، بما فيها سوريا واليمن.

وردت إيران باتهام ترامب بأنه يشن «حرب نفسية ضدها».